

دوافع الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية وصفية لإحصائيات ظاهرة الطلاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1998-2018 م.

The motives for divorce in Algerian society.: Descriptive analysis of statistics on the phenomenon of divorce in Algeria from 1998 to 2018

بوحفص سومية ، هياوي الطاهرة

¹ جامعة تمنراست (الجزائر) bouhafs.soumya@yahoo.com

² جامعة تمنراست (الجزائر) haibaoui_tahra@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023-03-22

تاريخ القبول: 2023-03-14

تاريخ الاستلام: 2023-03-07

ملخص: يعد الطلاق ظاهرة اجتماعية متفشية داخل المجتمع البشري، وأحد أهم القضايا التي اهتم بها الباحثين في مختلف الميادين و هذا راجع إلى أن أسبابها و آثارها تكون مختلفة باختلاف ميادين الاهتمام، وهذا ما يدعونا للوقوف للدراسة هذه المشكلة وتحليلها وتفسيرها ومحاولة إيجاد حلول ومقترحات من أجل الحد من استمرارية انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، ولهذا سوف نقوم بمعالجة هذا الموضوع انطلاقا من تحليلنا وهذا انطلاقا مما سوف نتطرق إلى في مداخلتنا هذه بتحليل إحصائيات ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2022 م.

الكلمات المفتاحية: الطلاق ؛ عوامل الطلاق؛ المجتمع الجزائري؛ الحياة الزوجية؛ التوافق الزوجي.

Abstract: Divorce is a pervasive social phenomenon within human society, and one of the most important issues that researchers are interested in in various fields. That is why we are seeking to study, analyse and interpret this problem and try to find solutions and proposals in order to reduce the persistence of this social phenomenon in Algerian society. And that's why we're going to address this issue from our analysis, and that's what we're going to address in our intervention by analysing the statistics of the phenomenon of divorce in Algerian society from 2010 to 2022..

Keywords: Divorce; Divorce Factors; Algerian society; married life; Marital compatibility.

1- مقدمة

تعد ظاهرة الطلاق ظاهرة اجتماعية عالمية موجودة في جميع المجتمعات الانسانية، و بالرغم من كراهية الطلاق التي تتجلى في الاثر السلبي والمستقبلي الذي يلحق بالعلاقات الاجتماعية و النشء والمجتمع، إلا أنها تمثل الحل الامثل في الحالات الزوجية المستعصية و عدم التوافق الزوجي بين الطرفين، واستحالة استمرارية الحياة الزوجية بينهما للحفاظ على حياتهما وحياة أطفالهم ان وجدوا، فحياة الطفل من الناحية النفسية أهم من محاولة التعايش ونجاح الزواج والتمثيل على المجتمع بحياة نقية من الاضطرابات والمشكلات و الشجارات اليومية المستمرة. مما سبق الذكر يمكن أن نعتبر ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري من المشكلات الاجتماعية التي أصبحت تهدد كيان وبناء الاسرة الجزائرية ، بل تتعدى لتشمل المجتمع ككل فالأسرة ليست الوحيدة المتضررة منا لناحية المعنوية والنفسية و المادية مدة طويلة بل تخلق تأثيرات جانبية ومشكلات فرعية ذات اخطار على البناء الاجتماعي وعلى العلاقات الاجتماعية مثل الجريمة، السرقة، التسول، البغاء، المخدرات، عمالة الأطفال.....، ففي هذه المداخلة سوف نتطرق إلى في مداخلتنا هذه بتحليل احصائيات ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1998 م إلى 2022م، ومحاولتنا الوصول الى العوامل المختلفة التي أدت إلى إنتشار الملحوظ لهذه الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، واقترحنا إلى الحلول الممكنة لحد من تفشيها بصورة عادية في المجتمع الجزائري.

1-تحديد المفاهيم:

1-1- مفهوم الأسرة:

إن العائلة هي إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه وتتطور فيه، ففي مجتمع سكوني تبقى البنية العائلية مطابقة له، وفي مجتمع تطوري أو ثوري فإن العائلة تتحول حسب إيقاع وظروف التطور. (بن علي، 2017، صفحة 334)

2-1-انحلال الرابطة الزوجية:

ينحصر مفهوم انحلال الرابطة الزوجية في مظاهر الطلاق، الطلاق بالتراضي، التطليق والخلع، وقد عرفها المشرع الجزائري، بأنها إنهاء الرابطة الزوجية ويتم ذلك بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطاب من الزوجة، ويعرف الدكتور بلحاج بلعربي 2004 مظاهر انحلال الرابطة الزوجية بأنها تساوي إنهاء الحياة الزوجية في الحال أو المال، بلفظ مشتق من الطلاق أو معناه، صراحة أو دلالة (بكيس، 2013، صفحة 101).

1-3-تعريفات الطلاق:

أ-الطلاق لغة: الناقاة يحل عنها عقالها وترسل في المرعى، وأطلقت الأسير أي خليفته. قال ابن منظور: " طلاق النساء لمعنيين: " أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر: بمعنى التخلي والإرسال والطلاق من الإبل، ناقة ترسل في الحي ترعى من جنبهم أي من حواليلهم حيث شاءت، لاتعقل إذا راحت ولا تتحى في المسرح، واطلقت هي أي حلت عقالها فأرسلتها (بوسرسوب، صفحة 82).

ب-تعريف الطلاق اصطلاحا: رفع القيد الثالث بالنكاح في المال والمال بلفظ مخصوص المراد بذلك هو ما يفيد عقد الزواج من ملك الاستمتاع وحله، ويدفع هذا القيد في المال بالطلاق البائن ورفع في المال يكون في الطلاق الرجعي، والمراد باللفظ مخصوص ما دل على الطلاق من الالفاظ الصريحة أو الكنائية ولا يلزم أن يكون منطوقا به في حالة المصاب بأحد مشكلات النطق (بن عمر، 2016، صفحة 112).

ت-الطلاق في الاصطلاح الشرعي: درج معنى الطلاق في اصطلاح الفقهاء بالتعريفات التالية:

1- عرفه الحنفية: "رفع قيد النكاح في الحال بالبائن أو في المآل بالرجعي بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق.

2- عرفه المالكية: "صفة حكمية ترفع حل متعة الزوج بزوجه موجبا تكرارها مرتين زيادة على الأولى للتحريم".

3- عرفه الشافعية: "حل عقيد الزوجية بلفظ الطلاق ونحوه من جانب الزوج أو ممن يقوم مقامه".

4- عرفه الحنابلة: "حل قيد النكاح أو بعضه إذا طلقها طلبة رجعية".

فالفقهاء عرفوا الطلاق تعريفات مختلفة لكنها تتفق في المعنى المقصود منها شرعا، وتختلف إلى حد ما في دقة صياغتها، ففقهاء الشريعة الإسلامية لم يذهبوا بعيدا عن هذه التعريفات، حيث يعرف الطلاق في اصطلاحهم بأنه: "حل الرابطة الزوجية بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال أو في المآل". كما سبق ذكره، وكذا يعرف الطلاق شرعا بأنه: "حل رابطة الزواج بلفظ صريح، أو كناية (عبد العزيز، 2014، صفحة 112).

ث-الطلاق في القانون: عرفت المادة 48 من قانون الأسرة الجزائرية الطلاق بقولها:

الطلاق حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون. فلقد استعمل القانون كلمة "الحل" التي تشمل طرق انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة للزوج أو بالتراضي أو بواسطة الحكم أو التطليق القضائي (بن عمر، 2016).

ج-الطلاق من الناحية النفسية: يرى علماء النفس إن الطلاق هو أحد أنواع الإضطراب النفسي، وينظر إليه بأنه عبارة عن عدم التلائم بين شخصية الزوجين والتي سببا للصعوبات في الزواج، فالطلاق مظهر لتلك الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف (رفو، 2019، صفحة 44).

ح-الطلاق كمفهوم اجتماعي: الطلاق بمعنى عام هو إنهاء زواج أثناء حياة الزوجين أي هو صورة من الفسخ القانوني لعقد الزواج، فالطلاق هو إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون، ويترتب عليه إزالة ملكالنكاح. فالطلاق يختلف عن الفصل **Séparation** أي الفصل الزوج عن زوجته لأسباب معينة، فالفصل يعطي

الحق للزوجين بالإقامة في أماكن مختلفة شريطة عدم زواجهما مرة ثانية لأنهما لا يزالان بمنزلهما الزوجية (حمزة، 2018، صفحة 30).

2- عوامل الطلاق:

تتعد عوامل الطلاق عموما حسب تداخل الظروف الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية والسياسية وفيما يلي محاولة حصر اهم الظروف التي يمكن ان تؤدي الى انحلال الرابطة الزوجية:

2-1- عوامل سوسيوثقافية

2-1-1 تباین الخلفية الاجتماعية والثقافية للزوجين:

يعتبر الزواج من نفس الطبقة الاجتماعية معيارا محبذا خاصة من وجهة نظر الآباء حيث ان التماثل في الخلفية الثقافية من العوامل الاساسية التي تعزز التوافق بين الزوجين كما يعتبر التباين الشديد في ذلك يؤدي الى نشوء خلافات ونزاعات بين الزوجين تؤدي في الغالب الى انحلال الارتباط الزوجي. وغالبا ما يكون الاختيار الزوجي قائما على التشابه والتماثل في احدى النقاط التالية او في مجموعة منها: تشابه الميولات، والاهتمامات و التربية الاجتماعية والمكانة والتعليم والعقيدة والمستوى المعيشي، وتشير الدراسات العلمية الى ان احتمال الفشل الزوجي يكون كبيرا في الزوجات التي تتم بدون مراعاة التطابق ولو النسبي في الميول والخلفية الاجتماعية و الثقافية والانتساب الديني.

حيث بينت بعض الدراسات صحة هذه الفكرة اذ يمكن التنبؤ مثلا بفشل الزواج الذي يجمع بين زوجين احدهما ينتمي الى بيئة ريفية تحكمها القيم الدينية المحافظة والطرف الآخر ينتمي الى بيئة حضرية تسودها القيم التحررية العصرية، او يكون احد الزوجين من طبقة اجتماعية منخفضة ذات مستوى معيشي متدني والطرف الثاني من طبقة اجتماعية راقية ذات مستوى معيشي مرتفع حيث تزداد في هذه الحالة فرص الصراع في الاسرة مما يخل باستقرارها ويجعلها عرضة للانحلال (حسن، 1981، صفحة 216).

2-1-2 فارق السن بين الزوجين:

كون السن مرتبط بعدة جوانب فكرية و نفسية وبيولوجية و النضج العقلي و العاطفي وغيرها اضافة الى الفارق الكبير بين الزوجين في السن قد يؤدي الى فشل العلاقة وانحلال الرابطة الزوجية (رمضان، 1997، صفحة 147).

2-1-3 اختلاف توقعات الدور:

ويقصد بذلك الطرق التي يتوقع بها الفرد كيفية سلوك الطرف الثاني معه وبناء على ذلك وبإسقاط هذا المفهوم على نسق الاسرة فإن توقع الدور لدى الزوجين هو " مجموعة من التوقعات المعينة التي يكونها الزوج او الزوجة حول الدور الذي سيقوم به الطرف الثاني (الخولي، 1979، صفحة 278).

وهنا يؤكد الخبراء ضرورة تحديد التزامات الدور لكل من الزوج والزوجة اضافة الى تحديد الاهداف المتعلقة بهذه الادوار باعتبارها شرطا ضروريا لتحقيق الوحدة الزوجية، حيث يعد تعارض واقع الحياة الزوجية مع جملة التوقعات المسبقة التي يحملها الزوجان (المتعلقة بادوارهما الزوجية) هو اساس الصراعات الاسرة التي تحطم كيان الاسرة (الخولي، الاسرة والحياة العائلية، 1984، صفحة 209).

2-1-4- تدخل الاقارب والاهل:

كثيرا ما يتدخل الاهل وخصوصا والدي الزوجين في حياتهما الزوجية، سواء كان هذا التدخل بحسن نية او بهدف آخر فإن الزوجين لن يعتبرا هذا التدخل الا انتهاكا لحرمتها و خصوصيتيها ومن هنا تنشأ الخلافات و الصراعات بين الزوجين والاهل وغالبا ما يبرز هذا الصراع بين الزوجة ووالدة الزوج اذ يحاول كل طرف ان يقنع الآخر بصحة وصواب رأيه، وانشاء ذلك قد يقف الزوج بين طرفين كلاهما أعند من الآخر ومن المحتمل ان تتفاقم الامور فتجد الزوجة نفسها مستدعاة لحضور جلسة تطليق في محكمة الاحوال الشخصية، ونجد ان كلا الزوجين متحيز لرأيه حتى ان البعض من الأزواج يقومون بتطليق زوجاتهم نزولا عند رغبة ابويه لا اكثر.

فعادة يعاني الزوجان من مشاكل في حياتهما الزوجية جراء عم انفصالهم عن عائلاتهم ولا يتعلق الامر ببداية حياة جديدة وانما بصعوبة النخلي عن الاعراف و العادات و التقاليد القديمة فهي امور لن تتغير في وقت وجيز فالزوج لا يتعامل مع زوجته فقط وانما مع شبكة اجتماعية كاملة، وهو عامل يتداخل مع عامل السكن الذي يعتبر من اهم العوامل التي تحدث الطلاق.

2-2-العوامل السيكولوجية:

2-2-1- ضعف التوافق الجنسي:

الهدف من الزواج في الشريعة الاسلامية هو تحقيق الوحدة النفسية والتآلف و التكامل و السكينة و الرحمة بين الزوجين، والاشباع الجنسي هو احد اهم الدوافع الانسانية التي يسعى الزواج لتحقيقها، ويؤكد علماء الاجتماع اهمية المرحلة الاولى من الحياة الزوجية اذ انها تعتبر فترة التكيف الجنسي، والملاحظ ان نسبة الطلاق ترتفع خاصة في المراحل المبكرة من الزواج، لذا فإن هذه المرحلة من ادق واطهر المراحل التي تمر بها الحياة الزوجية (شرقي، 2011، صفحة 87).

2-2-2- الخيانة الزوجية:

تدل الخيانة الزوجية على عدم النضج العاطفي الانفعالي، وانحرافا جنسيا يعبر عن اضطرابات عاطفية وجدانية، وتعتبر حالة مرضية تعبر عن انعدام الامن النفسي، فالفرد الذي لا يشبع حاجاته الى الامن و الاستقرار لا يستطيع مواجهة مشكلاته الحياتية .

2-2-3- المرض:

ويقصد به المرض المزمن الذي يصيب أحد الزوجين او كلاهما مما يجعله عاجزا عن القيام بواجباته الزوجية نحو الطرف الآخر، فتصعب الحياة الزوجية تبعا لذلك مما قد يدفع للمطالبة بالطلاق، وقد يكون المرض عقليا كالجنون او جسديا كالأزمات المزمنة.

2-2-4- العقم:

هو من الحالات التي تصيب احد الزوجين او كلاهما وتتعدى بوجوده بعض اهداف الزواج كالانجاب و استمرار النسل وتزايد مشاعر الحرمان و الحسرة والتوتر.

2-3-العوامل الاقتصادية:

و تركز حول ضعف المداخل العائلية وعدم توفر ظروف المعيشة المناسبة او تنعكس في عدم توفير السكن بعد الزواج، مما قد يؤدي الى انحلال الرابطة الزوجية .، خاصة ان النمط الاسري المفضل اصبح النمط الاسري النواتي الاستهلاكي بالدرجة الاولى، بالانفصال عن العائلة الكبيرة ماديا واجتماعيا والاستقرار بعيدا عنها، ويعتبر السكن من ابرز العوامل التي قد تؤدي الى الطلاق.

3- تطور ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري: احصائيات و اسباب الظاهرة

جدول رقم 01: يمثل تطور نسبة الطلاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1998-2018 م.

نسبة الطلاق بـ%	السنوات بـ السنة
15.7	1998
15.3	* 1999
14.5	* 2000
12.82	* 2001
11.72	* 2002
11.90	2008
12.16	2009
14.46	2010
14.86	2011
14.81	2012
14.81	2013
15.75	2014
16.23	2015
17.42	2016
19.32	2017
19.80	2018

المصدر:

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 46، نتائج 2013-2015، الجزائر، نشرة 2016، ص 06.
الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 47، نتائج 2014-2016، الجزائر، نشرة 2017، ص 06.
الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 48، نتائج 2015-2017، الجزائر، نشرة 2018، ص 06.
الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 49، نتائج 2016-2018، الجزائر، نشرة 2021، ص 06.

* وزارة العدل مصلحة الاحصائيات، نقلا عن: نسرین شرقي، اهم العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير في تخصص علم الاجتماع العائلي والسكان، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، السنة الجامعية، 2010-2011، ص 67.

تشير النتائج الموضحة في الجدول اعلاه الى ارتفاع في حالات الطلاق في المجتمع الجزائري، في فترة التسعينات (العشرية السوداء) يليه انخفاضاً محسوساً في عشرية الالفينات في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 حيث بدأت النسبة في الانخفاض ابتداء من سنة 2001 بنسبة 12.82 % لتصل ادناها سنة 2009 بنسبة 12.16 % .

لتعاود هذه النسب في الارتفاع مجددا منذ سنة 2010 لتستمر في الارتفاع التصاعدي لتسجل اعلى نسب للطلاق في المجتمع الجزائري في سنة 2018 بنسبة 19.80 % . ويمكن ارجاع سبب ارتفاع نسب الطلاق في التسعينات الى الاضطراب الذي شهدته البلاد في الوضعية الامنية فقد عرفت الروابط الاسرية تشتتا واختلالا بفعل الازمة الامنية هذا بالإضافة الى عزوف الشباب عن الزواج و الارتباط .

لتعود نسب الطلاق في الانخفاض بعد هذه الوضعية بعد الالفينات نظرا لتحسن الظروف الامنية خاصة بعد موافقة الشعب الجزائري على سياسة الوئام الوطني الذي تم تطبيقه سنة 2000 ليكون لذلك ظاهر الاثر على العديد من الظواهر الديموغرافية والاجتماعية بما في ذلك الطلاق حيث انتقلت نسبة الطلاق من 15.7 % لسنة 1998، الى 11.72 % لسنة 2002، وهي قفزة معتبرة.

اما فيما يخص معاودة ارتفاع نسب الطلاق منذ سنة 2011 التي تعد منعرجا بارزا في تطور

الظاهرة احصائيا

ففي هذه السنة 2011 م أكد المختصون أن الجزائر لم تشهد في تاريخها نسبة خلع و تطليق مثلما سجل في تلك السنة التي وصفها المختصون بسنة الزلزال الأسري ، جراء الأرقام المرعبة التي كشف عنها احدث تقرير لوزارة العدل التي بينت فيه أن 11 ألف امرأة طلبت الانفصال عن زوجها عن طريق الخلع و التطليق ، أما قضايا الطلاق فقد ارتفعت إلى مستويات قياسية بلغت 50 ألف قضية ، وهو ما لم تسجله الجزائر خلال 30 سنة أعقبت الاستقلال ، كما كشفت الإحصائيات المسجلة خلال الشهر التسعة الأخيرة من سنة 2011 عن تسجيل 7042 امرأة ضحية العنف ، من بينها 5074 تعرضن للعنف الجسدي و 1570 لسوء المعاملة النفسية و 24 حالة قتل عمدي حسب مديرية الأمن الوطني.

كما ارتفعت أيضا نسب التطليق بإرادة من المرأة من 2721 سنة 2007 الى 5135 سنة 2011م، و هذا ما اعتبره المختصون بالظاهرة المخيفة التي تتطلب دراسة عميقة من اجل وضع حد للتفكك الأسري الذي يخلف أزيد من 100 ألف طفل ضحية لسوء المعاملة و التشرد بين الوالدين المطلقين (زينب، 2013، صفحة 53).

ولعل ذلك يرجع الى جملة العوامل التالية:

1- سوء اختيار الشريك :

هذا الاختيار الذي لا يعتمد في الغالب على اسس صحيحة خاصة في ظل المرحلة الانتقالية للمجتمع الجزائري من التقليد الى الحداثة وغزو المجتمع الغربي تدريجيا عبر وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي وبالتالي تراوح نمط الاختيار الزوجي ما بين الاختيار العائلي و الاختيار الشخصي، مما قد ينجر عنه تبعات غير مألوفة في الاسرة الجزائرية كغياب التوافق الاجتماعي و الثقافي بين الزوجين والاسر .

2- تغير دور ومكانة المرأة الجزائرية :

كان نتيجة كل من من توابع الاستعمار و مخلفاته و الظروف المعيشية القاسية والتي جعلت الزوجة في مكانة ثانوية مقارنة بالرجل كونه يمثل مصدر الرزق و القوة و السلطة داخل الأسرة و خارجها ، رغم أنها كانت تقوم بمهام أخرى مكملة لمهامه أو معوضة له في الكثير من الأوقات من خلال الاهتمام بشؤون المنزل و توفير الراحة للأسرة و تربية الأبناء و تدريب الإناث و إعدادهن للحياة الزوجية و المهنية ، فكانت تلقنهن الأعمال المنزلية من و طبخ و خياطة و كل النشاطات المنزلية الأخرى، بهدف إثبات جدارتهن كزوجات قادرات على تحمل مسؤولياتهن في اسر أزواجهن، و رغم هذا فهي لم تكن المرأة المقدسة إذ عانت كثيرا من الضرب و الاهانة والتعسف اللفظي واستصغار شأنها من طرف الزوج وأهله ، و مع هذا نجدها تتاضل و تصبر من اجل المحافظة على استقرار أسرتها و استمرار زواجها.

ف نجد أنها تساوت مع الرجل في تحمل الظروف المعيشية الصعبة و وقفت في وجهها رغم أنها كانت اكبر متضرر من التجهيل الممارس الذي خلف أمية قاهرة شملت 85٪. من الإناث سنة 1966 م (المستشفيات، 2001، صفحة 53).

ومع تغير وضعيتها ومكانة المرأة الجزائرية خاصة مع ارتفاع مستوى تعليمها و دخولها عالم الشغل، والذي غير من نظرتها للزواج وجعلها تستغني عن الزوج في تلبية احتياجاتها ومتطلباتها المادية. دون اللجوء اليه حيث اذا عدنا قليلا بالزمن سنلاحظ ان المرأة الجزائرية نادرا ما كانت تلجأ لطلب الخلع او التطلق لان طلاقها يعني الحرمان من المأوى و المعيل لذا كانت تتجاوز مشكلاتها الاسرية وتحاول حلها كي لا تفقد ذلك، هذا بالاضافة الى التنشئة الاجتماعية التي تطبع الفتاة على ثقافة الخضوع و الطاعة مهما كان الاذى الاسري الذي تتعرض له، و اضافة كذلك الى رفض الاسرة والمجتمع لفكرة الطلاق.

حيث نجد النساء اليوم اكثر تحررا ثقافيا وماديا بشخصية جديدة نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ... ، فهي قادرة على مواصلة حياتها بدون الحاجة للزوج وتتكفل بكل حاجياتها واحتياجات ابناءها ورعايتهم، بالرغم من امكانية تخليها عن حقوقها الزوجية القانونية من نفقة ومؤخر صداق اثر مطالبتها بالخلع، اضافة الى المبلغ المالي الذي تدفعه للزوج مقابل انفصالها عنه، والاعتاب التي تدفعها للمحامي . ويعد هذا الامر حصيلة للتغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري، وتداخل هذه العوامل عصف بتماسك الاسرة الجزائرية .

2- اثر وسائل الاعلام في تغير القيم الزوجية في الاسرة الجزائرية:

بيد انه - وللأسف - باتت الأسرة الجزائرية في الوقت الراهن تشق طريقا لها تجاه الأسرة الغربية فغلبت الأحادية و مشكلة الأنا في طرح إشكالية الحقوق والواجبات داخل الأسرة فتحول إلى هاجس خطير في وجه

تطلعات الأسرة المعاصرة و استقرارها ، وخاصة فيما يتعلق بالنقد الموجه تجاه الآخر ، حيث نجد اللغة الحوارية في هذا المجال بعيدة كل البعد عن أبسط أساسيات النقاش والحوار الواعي الذي يقتضيه المتحضر المزعوم. يحدث هذا رغم أن المستوى التعليمي بين الإناث قد ارتفع إذ نجد أن حوالي 83٪ من البالغات من العمر بين 16-24 سنة و 70٪ بين 36-44 سنة في سنة 2008 قد اجتزن مرحلة التعليم الابتدائي على الأقل، أما عن انتشار الوعي الأسري و الثقافة الأسرية فإننا نجد أن الجرائد و الحصص و الأفلام و المسلسلات المحلية و الأجنبية لا تمل من بث البرامج الخاصة بأسس بناء الأسرة السعيدة و النجاح الأسري و أضرار الطلاق وانعكاساته على الأسرة و المجتمع بروى اجتماعية و دينية في القنوات المحلية و الفضائية ، هذا الزخم الإعلامي الذي بات يتيح للجنسين الاطلاع على أسس بناء الحياة الزوجية و الأسرية على جميع المستويات (زينب، 2013، صفحة 6).

4-الخلاصة:

الطلاق ظاهرة أصبحت تأخذ منحرجا خطيرا في مجتمعنا في الآونة الاخيرة، نتيجة الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المعاشة، وبالتالي تظهر ضرورة البحث في عوامله الحقيقية بهدف الحد من تضخم هذه الظاهرة، فالبرغم من ان هذا التفكك في الاسرة يعكس ديناميكية المجتمع و انتقاضته من بعض القيود المجتمعية العرفية مثل ضرورة سكوت المرأة عن حقها والسماح بتمادي الرجل في الثقافة الشعبية بحكم هيمنته الذكورية التي يمنحها المجتمع، ولكن هذا التفكك يعكس عجز المجتمع عن ضبط وتسيير ظواهره عموما.

- الإحالات والمراجع:

- جبابلي حمزة. (2018). ضوابط الطلاق في المجتمع الجزائري بين قانون الاسرة و الاعراف الاجتماعية. جامعة باتنة 1: 30.
- حنان بن علي. (مارس، 2017). تأثير ظاهرة الطلاق على المجتمع الجزائري بالخصوص على الام والاب والطفل : دراسة ميدانية بمدينة بشار. مجلة الساورة ، صفحة 334.
- خنان بوسرسوب. (بلا تاريخ). مدى مساهمة دورات تأهيل المقبلين على الزواج للحد من وقوع الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية ميدانية . مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية ، صفحة 82.
- سامية بن عمر. (سبتمبر، 2016). ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري رؤية سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية ، صفحة 112.
- سمية عبد العزيز. (جوان، 2014). متعة الطلاق وعلاقتها بالتعويض عن الطلاق التعسفي في الشريعة الاسلامية وقانون الاسرة الجزائري . مجلة معارف ، صفحة 112.
- سناء الخولي. (1984). الاسرة والحياة العائلية . بيروت: دار النهضة العربية.
- سناء الخولي. (1979). الزواج والعلاقات الاسرية . الاسكندرية : دار النهضة العربية .

دوافع الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة تحليلية وصفية لأحصائيات ظاهرة الطلاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1998-2018م.أ.بوحفص سوميت/أ.هيابوي الطاهر.(119-128)

- سيد رمضان. (1997). *اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الاسرة والسكان*. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
- عذراء صليوا رفو. (ديسمبر , 2019). الطلاق واسبابه في مدينة بغداد دراسة اجتماعية تحليلية . *مجلة الاناسة وعلوم المجتمع* ، صفحة 44.
- فاصولي زينب. (2013). *عوامل الاستقرار الزوجي*. الجزائر : جامعة الجزائر 2.
- فريد بكيس. (امتولر , 2013). ظاهرة الطلاق واثرها على الصحة النفسية للمرأة تحليل نفسي اجتماعي. *مجلة معارف* ، صفحة 101.
- محمد وهران ياسر. (اكتوبر , 2015). اسباب الطلاق في الاردن وانعاساتها التربوية . *مجلة جامعة القدس* ، صفحة 347.
- محمود حسن. (1981). *الاسرة ومشكلاتها*. بيروت: دار النهضة العربية .
- نسرین شرقي. (2011). *اهم العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري*. الجزائر : جامعة الجزائر 2.
- وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات. (2001). *السياسة السكانية لآفاق 2010*. الجزائر: وزارة الصحي والسكان .